

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الرابع ، ديسمبر 2004م

واقع المرأة في المجتمع المعاصر (الواقع الاجتماعي) المعوقات الثقافية وتأثيراتها على فاعليات المرأة وتطورها

الدكتور العربي صالح اليسير
التعليم . الخمس



لا يشك أحد في وجود إشكالية قديمة جديدة شغلت عقول المفكرين والمصلحين الاجتماعيين، وأثارت الجدل بين رجال الدين والعلمانيين، كما أوجدت صراعات علنية أو مستترة بين المحافظين والمتطورين.

ونقصد بذلك الإشكالية القائمة حول واقع المرأة الاجتماعي: الدور الذي ينبغي أن تقوم به، والقواعد والضوابط التي يتحتم أن يخضع لها نشاطها العام، والأسس الدينية والمعايير القيمة التي تشكل مرجعية يهتدى بها في سن التشريعات والقوانين المنظمة لعلاقات الأحوال الشخصية والآداب الاجتماعية التي تشكل قاسماً مشتركاً بين الرجال والنساء.

إن الذي يقف على أحوال المجتمعات القديمة والحديثة تفاجئه الكثير من مظاهر الخلل المترتبة على واقع الحياة الاجتماعية وما فيه من ظلم مادي أو معنوي يلحق جنس النساء، والغريب في الأمر أن هذا الواقع غير المنصف يمثل قاسماً مشتركاً في المجتمعات الإنسانية، بحيث يتساوى فيه الحال بين المجتمعات الشرقية

المحافظة أو الغربية المتطورة، وإن اختلفت مظاهر الظلم وأسبابه وأساليبه، ففي المجتمعات الشرقية والمسلمة، لا نجد النموذج الأمثل للحياة الاجتماعية التي يكون فيها التوازن غير المخل بالفضائل والقيم من جهة، والتطور والحرية من جهة أخرى، كما هي المبادئ الإسلامية في صورتها النقية الخالية من تأثير الأعراف والتقاليد. وفي المجتمعات الغربية المتطورة نلاحظ نمودجا صورياً للتحرر الاجتماعي الذي يزعم فيه أن المرأة مساوية للرجل أو ند له.

وفي الحالتين فإن المرأة في الثقافة الشرقية أو الإسلامية لم تزل مهضومة الحقوق باسم الأعراف والتقاليد الحميدة المستمدة من فهم غير ناضح للمقاصد الدينية، الأمر الذي عطل كل الدعوات العقلانية الرامية إلى طرح إشكالية واقع المرأة في المجتمعات المسلمة طرحاً يتسم بالجرأة والمصارحة. وقد يحتج الكثيرون بأن واقع المرأة المسلمة في أغلب المجتمعات العربية أو الشرقية إجمالاً لا يبعث على القلق، فالحرية والعمل وممارسة الأنشطة مكفولة جميعاً للمرأة في حدود الضوابط الدينية والأخلاقية لكن من يتفحص الواقع بعين محايدة يخالجه الشك في نزاهة هذا الطرح مع ما فيه من حسن النوايا، إذا ما تيقن أن مبدأ المحافظة على الفضائل والأخلاق، ودرء المفاسد والشبهات، قد حملته الإسلام لبني البشر من الجنسين بحيث لا يكون على حساب النساء دون الرجال، وهذه قاعدة منطقية لا تقبل الاختلاف.

أما واقع الحال في المجتمعات الغربية أو المتطورة كما يسمونها فقد تنطلي الحيلة فيه على الكثيرين، لأن ما يلاحظ من رفع للقيود على حرية المرأة لتكون مساوية للرجل لم يأخذ في اعتباره ما يوجد في طبيعة الجنسين من فروق أساسها الفطرة والتكوين البيولوجي والنفسي، بحيث إن المساواة المطلقة التي لا تصاحبها ضوابط وأساليب تدعيم خاصة لا تحقق الإنصاف والعدل، ولا يترتب عليها بالضرورة التحرر المنشود الذي يرفع القهر المادي أو المعنوي، فتظل الكفة مرة أخرى أكثر رجحاناً لصالح الرجال، ولا نخال المرأة في هذه المجتمعات المتحررة قد أضحت أكثر قوة إذا ما قورنت بمثيلاتها في المجتمعات المحافظة الأنفة الذكر.

وبذلك تكون النتيجة متشابهة، ولا تبدو في الأفق صورة نموذجية لحياة اجتماعية أكثر توازناً نحس فيها بأن جنس الإنسان (ذكراً أو أنثى) لا يفضل به أو



بحرمه بعض الفضل، اللهم إلا أن تكون هذه الصورة النموذجية هي المستمدة من الشريعة الإسلامية كما قررتها مبادئها السامية، وكما تمثلت في نظام المجتمع المسلم على عهد الرسول الكريم - عليه الصلاة والسلام - لقد قدم لنا الرسول الكريم - عليه السلام - نموذجاً مثالياً للحياة المتوازنة التي تتسم بالتكافؤ في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء، وهذا النموذج يمكن أن يحتذى به في عصرنا الحاضر ويطوع لمواءمة ما حصل من تطور كبير في شتى مناحي الحياة، فنموذج المرأة المسلمة في عهد الرسالة، فيه تكافؤ وعدل وحرية ومسؤولية، وهذا واضح على المستويات الأخلاقية والعملية والاجتماعية، فللنساء أدوارهن المتميزة، وحقوقهن وواجباتهن المتوازنة. ولا يجد من يقرأ في السيرة حول وضع المرأة ومكانتها ودورها ما يماثل ذلك النموذج في إلقاء المسؤوليات والواجبات على النساء بحسب ما يتمتعن به من خصائص، أو إعطائهن جملة الحقوق المترتبة لهن بحكم قيامهن على أداء تلك الواجبات، وفي الوقت نفسه فإن هذا النموذج الإسلامي قد ارتقى بالفضائل والآداب الإنسانية، وأوجد نظاماً اجتماعياً متطوراً وفاضلاً.

أشكال الظلم الاجتماعي للمرأة

أما عن مظاهر الظلم الاجتماعي الذي يقع على النساء في المجتمعات المحافظة فيمكن حصرها في التصنيف الذي يميز فيه بين الأدوار المناطة بالجنسين، وما ينشأ عن هذا التمييز من تقييد لحریات النساء، والحد من فاعلياتهن الاجتماعية بدعوى العمل على درء الشبهات الأخلاقية التي تنشأ عن الاختلاط وممارسة الأنشطة والأعمال، إلى غير ذلك من الظواهر المترتبة على مشاركة النساء للرجال في ميادين العمل والتعليم والتجارة والسياسة وما في حكمها، الأمر الذي حرم النساء فرص الترقى وحصر أدوارهن في المهام المنزلية والأعمال الإدارية أو الهامشية تحت إشراف الرجال.

وهذا الواقع وإن أخذ يتغير بشكل كبير في عصرنا الراهن، إلا أن صورة التخلف الاجتماعي المرتبطة به لم تبدل، ونعني بذلك أن ما حصل من مشاركة واسعة للنساء في مجالات العمل الأنفة الذكر، ومن توسع قاعدة التعلم وزيادة أعداد المنخرطات فيه، ربما إلى الحد الذي فاق أعداد المنخرطين فيه من الذكور في بعض

الأحيان، إن هذا الواقع لم يُفض إلى نتيجة إيجابية حقيقية فيما يتصل بتغيير أوضاع المرأة الاجتماعية، فهي لا تزال (عاملة أو متعلمة) لم ترق بعد إلى مستوى الرجال في تحمّل المسؤوليات القيادية والإدارية بسبب ما ترسخ في الأذهان من أفكار حول طبيعة المرأة الناقصة، فظلت تتعلم ثم تعمل وتمارس الأنشطة وتشارك في صنع الحياة الاجتماعية تحت المراقبة والإشراف. وهذا الأسلوب ذاته له دون شك انعكاسات تربوية سلبية لأنه لا يساعد على بناء الشخصية القوية الفاعلة، ولا يسمح باكتساب الخبرة التي تبنى على التجريب والمحاولات المتكررة والاستفادة من الأخطاء.

المعنى أن الواقع الاجتماعي للمرأة قد يبدو من خلال النظرة السطحية واقعاً مقبولاً إلى حد كبير في مجتمعاتنا التي فتحت لها أفقاً واسعة من العمل والمشاركة، وهيأت أمامها الفرص، وأحدثت تعديلات مهمة في التشريعات والقوانين لكسر احتكار العمل والنشاط، لكن المشكلة الحقيقية ليست على هذا المستوى. إنها تتمثل في التعامل مع واقع قائم وكأنه قدر لا خيار فيه، هذا الواقع الذي نجد فيه النساء أقل نضجاً وتأثيراً، فنشأ من هذا أن النساء لم يحملن المسؤوليات الكبيرة، ولم تسند لهن الوظائف القيادية، فعمّق هذا من المشكلة وأطال في عمرها وظلت شخصية المرأة على هذا النحو الذي يعترف به الجميع قاصرة عن أداء الأدوار الكبيرة والمهمة، وهذا في حد ذاته ظلم يقع على المرأة في معظم المجتمعات على وجه التقريب.

ثم إن للظلم الاجتماعي الذي يقع على النساء وجهاً آخر يقرون كما أسلفنا بالمبررات الدينية والأخلاقية التي تستند إلي الحجة القائمة على ضرورة سد الذرائع ودرأ الشبهات، وهي حجة تقوم على نصف حقيقة، إذ لا جدال في أن المقصد الديني والأخلاقي ينحصر في وجوب المحافظة على الفضائل وتجنب الشرور التي تنشأ بفعل انعدام القيود على الحريات في العلاقات بين الناس. لكن نصف الحقيقة الآخر الغائب عن أذهان البعض أن ثمن القيد على الحريات، لو أردنا الإنصاف، لا ينبغي أن يدفعه جنس الإناث لصالح جنس الذكور، وهو ثمن باهظ دون شك، ويتمثل في حرمان النساء بحكم الأعراف في أغلب الأحيان من ممارسة أنشطة طبيعية كثيرة، كالأنشطة التجارية والترفيهية، بل إن ثمن القيد على الحريات يحرم

المرأة من تحقيق استقلالها الاقتصادي، والنمو بشخصيتها المهنية على الصورة التي تتحقق من خلال التجربة والخبرة والتفاعل الاجتماعي. ولكي يتحقق التوازن في الحريات الذي تكون من خلاله المساواة والعدل وهما من مبادئ ديننا الإسلامي فلا ينبغي أن يقيد نصف المجتمع أو يحرم من بعض حقوقه الفطرية والإنسانية لأجل أن يتمتع النصف الأول بهذه الحقوق والامتيازات بعيداً عن الفتن والغوايات الشيطانية، ثم نزع بعد ذلك أن الهدف أخلاقي مجرد.

إن البديل الصحيح يكون بإطلاق الحريات على نحو متوازن مع ما يصاحب هذا من العمل على الارتقاء بالضمير الأخلاقي وتهذيب الأذواق والمشاعر والميول، ومن ثم قبول السلبيات الكثيرة التي هي ظواهر طبيعية في كل المجتمعات كثرمن للتطور ومواكبة العصر.

توازن الحريات الاجتماعية

الكلام في الحريات الاجتماعية لا يكاد ينفصل عن واقع المرأة في المنظومة الثقافية للمجتمع، فليس من السهل أن تتصور مجتمعا " نصف حر " إذا صح التعبير، والمعنى أن سعادة المجتمعات وتطورها لا تتجزأ، فلن نتوقع في ظل سيادة الثقافة الرجالية أن يتطور المجتمع مادياً أو معنوياً، أي أن ينعم الرجال بالانطلاق والانسراح، أو أن يتميز الشكل الخارجي للحياة بالبهجة والإشراق، فالرجال والنساء يشكلون في كل المجتمعات نسيجاً متشابكاً لا يمكن تجزئته. وهكذا فالمجتمعات التي تقهر فيها المرأة أو تسلب حقوقها، ليست مجتمعات سعيدة على الإطلاق، وحتى الرجال أنفسهم في هذه المجتمعات لا يحسون بنظارة الحياة الحقيقية، ويستشعرون بؤسها وآلامها، نضيف إلى ذلك أنه في المجتمعات التي حازت فيها المرأة حقوقاً كثيرة قد تكون مساوية لحقوق الرجل أو أكثر، بفعل ما حصل من تغير جذري على المستوى الرسمي للدولة في إطار التشريعات والقوانين - كما هو الحال في المجتمع الليبي - فإن جمود الأعراف الاجتماعية، أو عدم مواكبتها لتلك التغييرات الإيجابية مازال يخلق واقعاً اجتماعياً غير طبيعي.

فلا زالت المرأة في مجتمعنا رغم ما حصلت عليه من حقوق وامتيازات أسيرة لنظام اجتماعي فردي السلطة، ولقد انعكس هذا في صورة مشكلات كثيرة على مستويات الحياة المختلفة، ويدفع ثمنه الرجال والنساء على حد سواء. ولتوضيح الصورة أو تقريبها من الأذهان، فلا مناص من بسط بعض الأمثلة، حيث المرأة والطفل في مجتمعنا يندرجان تحت خاتمة واحدة، والرجل معنيّ بهما معاً على قدم المساواة، والمرأة المتعلمة أو العاملة أو ربة البيت عبء على الرجل أباً أو زوجاً أو أخاً، ولا نقول عبئاً اقتصادياً بالضرورة، لأن المرأة كثيراً ما تكون عاملة أو منتجة، ولكنه عبء فرضته الأعراف المقيدة لنشاطات المرأة ومشاركاتها وفاعليتها بخضوعها للوصاية الذكورية، وما ينشأ عن هذه الوصاية من جهد ووقت يأتیان على حساب جهود الرجال وأوقاتهم. وعلى هذا يصح القول إن إطلاق حريات النساء الذي يظن أنه على حساب حريات الرجال، إنما هو عنصر إيجابي في تحقيق حياة أقل كلفة وغناء، وأكثر يسراً ونفعاً لكل من الجنسين على قدم المساواة.

المعوقات الثقافية وتأثيراتها السلبية

تلعب العوامل الثقافية الدور الأخطر الذي تتحدد من خلاله نظرة المجتمعات إلى المرأة ومكانتها ووظيفتها، وتصطبغ الثقافة في هذا المقام بالصبغة الدينية فتكتسب قداسة فوق قداستها، وتتحول إلى سلوكيات وأخلاقيات يصعب تبديلها وتطويرها، ويتضح الأثر القوي للمفاهيم والأفكار والقيم الاجتماعية السائدة حول طبيعة المرأة ووظائفها وأدوارها فيما نلمسه من تحجيم وتقييد لنشاطاتها ومسؤولياتها اعتماداً على الاعتقاد بقصورها وضعفها وقلة حيلتها، أو الخوف على شرفها وكرامتها، أو على سمعة أهلها وعشيرتها، وهذا كاف للحد من فاعليتها وتهميش دورها في البناء الاجتماعي.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال مهم: ألا يتفق هذا مع مرجعياتنا الدينية التي تلزمنا بقواعد وضوابط وأخلاقيات لا غنى عنها للحفاظ على نقاء المجتمع وطهارته؟. هذا السؤال الذي يطرح دائماً كلما ثار الجدل حول قضايا المرأة ومشكلاتها، يكشف لنا بوضوح كيف تصطبغ الثقافة الاجتماعية بالصبغة الدينية، وكيف أن الجدل الديني في هذه القضية لم يحسم بعد بين فريقين من الناس: فريق متشدد قصير الفهم، نقلي في أحكامه وأفكاره، وآخر متحرر يدعي العصرية والتطور



والعقلانية، والفريقان، في أغلب الأحيان، ليسا على بصيرة أو وعى ونضح، بعيدان عن الاعتدال، وهذا هو السر في عدم اتفاقهما على كلمة سواء.

أقول: إن أي طرح للمشكلات والقضايا التي تخصّ وضع المرأة سيصطدم دائماً بالانتقادات والآراء المخالفة التي تتخذ من القواعد الدينية والأخلاقية مرجعية في النقاش والحوار، وحيث إن هذا الموضوع لا يزال في مقدمة الموضوعات التي لم تحسم ولا يتوقع لها أن تحسم في المستقبل المنظور فإنه مازال يشكل العقبة الكأداء في تجاوز معظم المشكلات الاجتماعية، ونخص منها ماله صلة بقضايا المرأة وتفعيل دورها ووظيفتها في البناء الاجتماعي.

والشيء المهم الآخر في المسألة الثقافية أن قيماً وأعرافاً اجتماعية كثيرة تلقي التقديس والاحترام على خلفية ما ترسخ في عقول الناس من ارتباطها بالمبادئ الدينية والثواب الشرعية، رغمًا عن مخالفتها لهذه المبادئ والثواب. وإذا فالمقصود أن هناك معوقات ثقافية كثيرة هي السبب الأهم فيما يلاحظ على مستوى المجتمعات وفي مقدمتها مجتمعاتنا العربية الإسلامية من مظاهر التخلف المادي والمعنوي.

ولا نشك في أن إقصاء دور المرأة أو تهميشه يرتب إشكاليات أخرى أكثر عمقاً وأخطر أثراً على المدى البعيد، ونعني بذلك أن مثل هذا الإقصاء فوق ما ذكرنا له من آثار سلبية فهو يسهم في بناء شخصية ضعيفة للمرأة ويجعل منها إنساناً قصير الفهم ضعيف القدرات، مما يوجد المبرر المنطقي لإبقائها خارج دائرة الفعل والتأثير، فبذلك يكون للمشكلة الثقافية أبعادها التربوية الخطيرة، وتعيش المجتمعات دائرة مقفلة من الظواهر السلبية التي لا يعرف لها بدايات أو نهايات. فإذا أضفنا إلى هذا حقيقة أخرى مفادها: أن القيم المرتبطة بدور المرأة الاجتماعي تعمل سلباً في شد عجلة التطور والتقدم، وتعيق محاولات التغيير والتطوير، فإن مما يزيد في حجم هذا التأثير السلبي أن يكون اعتناق هذه القيم السلبية حول مكانة المرأة ودورها قد ترسخ في أذهان النساء قبل الرجال، أي أن مما يبعث على الاعتقاد بصعوبة إيجاد الحلول، يكمن فيما تحمله النساء عن أنفسهن من قناعات

بأنماط الحياة الهامشية، ورضاهن بالواقع الاجتماعي، وعدم إحساسهن بجملة التأثيرات السلبية التي يعانون منها في هذا المناخ الاجتماعي والتربوي المبني على الاعتراف للرجال بالفوقية والاستعدادات الفطرية في تقلد المهام والمسؤوليات.

هذا إذاً هو الوجه الحقيقي للمشكلة، مع الاعتراف بأهمية وجهها الآخر ممثلاً فيما تمارسه بعض الدول من قهر اجتماعي للمرأة، وحرمانها من حقوق إنسانية كثيرة للأسباب التي أشرنا إليها. أما عندما يرفع القهر والظلم عن المرأة بشكل رسمي، فتصاغ التشريعات التي تمكنها من أخذ حقوقها والقيام بدورها الصحيح - فلا يعود هناك معنى لتخلف النساء عن القيام بأدوارهن وممارسة واجباتهن إلا أن يكون ذلك لأسباب اجتماعية يصعب العمل على إزالتها بالقوانين والتشريعات.

وهذا هو ما يحدث في عدد من المجتمعات، ومنها المجتمع الليبي الذي حققت فيه المرأة نقلة كبيرة ونوعية مقارنة بما كانت عليه، أو مقارنة بما هو موجود في مجتمعات أخرى عربية وغير عربية، حتى أن هناك ظاهرة ملفتة للانتباه، تتمثل في وجود تشريعات وقوانين كثيرة في مجالات الأحوال الشخصية أريد لها أن تنصف المرأة وترفع عنها بعض مظاهر الظلم الاجتماعي، فجاءت هذه القوانين والتشريعات غير منصفة للرجال، بل تلحق بهم أضراراً مادية وأدبية، الأمر الذي يؤكد ما أشرنا إليه من أن المعالجات التي لا تستند على إحداث التغيرات اللازمة في منظومة الفكر الثقافي لن يكتب لها النجاح، ولن تحقق الهدف المطلوب في تحقيق المساواة الإنسانية بين الرجال والنساء، لأن مثل هذه المساواة لن تفرض بقوة القوانين الوضعية، بل بتسامح الأعراف الاجتماعية. فلماذا ينبغي الاتجاه إلى الإصلاح الجذري الذي يعتمد على إحداث التطوير الفكري، وأن يدعم هذا بالإصلاحات الإجرائية التي تفرض واقعاً جديداً تقحم فيه النساء بالمواقع القيادية، ويحملن المسؤوليات الكبيرة، ويدربن على القيام بالأدوار الاجتماعية الصحيحة.

النسببات المؤدية إلى تعطيل دور المرأة

يمكن تحديد الأسباب المؤدية إلى تعطيل دور المرأة في ثلاثة رئيسية:

أولها: التوظيف الخاطئ للدين وفهم تعاليمه وأحكامه فهماً سطحياً، دون الإحاطة بالمقاصد الشرعية العليا، ودون اعتبار لما تمتاز به الشريعة الإسلامية من



مرونة وقابلية لاستيعاب المشكلات ومواكبة التطور، ولقد تجسّد هذا الفهم الخاطئ في صور متعددة من أشكال التحريم التي قيّدت المرأة وهمشت دورها، وألزمته بالعزلة، ومنعتها من فرص الارتقاء اعتماداً على حجّتين اثنتين:

- الأولى: أنها ذات تكوين ناقص بحكم الفطرة.
- الثانية: أنها عنصر للفتنة والغواية.

وهما حجّتان تحملان قدراً من المصادقية والواقعية، ولكنهما تفتقران إلى المنطقية والإنصاف: فالضعف الحاصل في التكوين العقلي والنفسي للمرأة في معظمه ليس غريزياً، بل هو بفعل التربية الاجتماعية المستمدة من الثقافة السائدة. وعنصر الغواية أو الفتنة قائم بحكم الغريزة عند الرجال والنساء، والحد منه يكون بتربية الفضائل والقيم، وتقيد العلاقات المؤدية إليه تقييداً متوازناً يشمل الجنسين على حد سواء. ثم إن الوقوف عند المسائل الفرعية والخلافية في الشريعة يصرف الناس عن الأمور المهمة، ويخلق في الأذهان انطباعات راسخة حول أهمية القضايا والمشكلات التي هي محلّ تسامح في الدين، فيثور الجدل حولها، وينشغل بها الناس على حساب القضايا الأخرى المهمة التي أكدت عليها الشريعة، كالمسؤوليات التي يتحملها الرجال والنساء في الرعاية والتربية والمعاملة الحسنة، والقيام بالواجبات المتبادلة تجاه بعضهم البعض.

إن من شأن التربية الدينية الصحيحة القائمة على فهم عميق أن تنمي في المرأة شخصيتها المسلمة القوية والفاعلة، فلا يعود هناك ما يبرر هذا الطرح المسطح للمشكلات البسيطة، ولنا في النساء المسلمات اللائي نشأن على مثل هذه التربية الإسلامية الأولى خير نموذج ومثال.

ثانيها: أما السبب الثاني في تعطيل دور المرأة فأساسه التربية المبكرة التي تعمل عملها المؤثر على نحو غير منظور من خلال الأساليب غير المباشرة، فلقد جرت العادات والأعراف أن تربي البنات منذ الصغر على ما يتوقع لهن من أدوار غاية في التبعية والهامشية، فينشأن على أساليب التربية الطفولية، وتوفر لهن الحماية الزائدة، ويصرفن عن المشاركة الاجتماعية بالرأي وتحمل المسؤوليات والأعباء.

ويحسب الكثيرون أن انخراط الفتيات في التعليم فيه الكفاية للارتقاء بشخصياتهن، ولكن هذا غير صحيح في ظل أساليب التعليم الراهنة التي تعتمد على التلقين والاستظهار، ولا تنمي في المتعلمين أساليب التفكير والنضج العقلي، كما لا تُربي فيهم القيم الإيجابية البديلة. أي أن نمو الشخصية الحقيقي لا يتوقع له أن يتم إلا من خلال المعاشية التي تحترم فيها ذات الأنثى وعقلها ووجدانها، ويتاح لها من خلالها التجريب والاختيار، مع التوجيه والنصح والحماية في الحدود المطلوبة. ونعتقد أن هذا العامل التربوي مسؤول بدرجة كبيرة على بناء شخصيات النساء على نحو مغاير لشخصيات الرجال، وأن المسؤولية في ذلك لا تتحملها الأسرة وحدها، بل أجهزة الدولة المختلفة ونظمها، وفي مقدمتها النظام التربوي.

ثالثاً: أما ثالث الأسباب المؤدية إلى تعطيل دور المرأة فهو المنظومة المتشابكة من القيم والمعتقدات والعادات والأعراف المتراكمة التي انحدرت عبر الأجيال، واعتمدت على بديهيات وثوابت لا تقبل النقض، وتجذرت في التكوين النفسي للعقلية الرجالية التي ترفض الاعتراف بالأنثى كإنسان مساوٍ للذكر بحيث يكون أساس التمايز والفضل قائماً على القدرات والكفاءات التي تكتسب بالمران والتعليم، وليس على نوع الجنس "ذكراً أو أنثى". فالتكوين النفسي للرجال لا يقبل تميز المرأة وفوقيتها وقيادتها أيّاً كانت المواصفات التي تتمتع بها، بل إن النساء أيضاً قد ركبت نفسياتهن على تفضيل التعامل مع القيادات الرجالية، ولربما نجد لهذه العوامل النفسية مبرراتها المستمدة من الموروث الوجداني الذي نشأنا عليه ذكوراً وإناثاً، فلم يعد في مقدورنا أن نتخلى عنه أو نستسيغ بديلاً له.

البدايل والحلول

والسؤال: ما هو السبيل إلى واقع اجتماعي بديل يؤكد على الدور الريادي للمرأة في مجتمعنا المعاصر؟، إن هذا يتطلب أولاً حشداً للأفكار والاقتراحات النيرة من خلال ندوات ومؤتمرات تعقد لهذا الغرض، وتستجمع فيها الآراء من بين العلماء والمفكرين وأهل الاختصاص في مجالات الدين والتربية والاجتماع، لتتحول النتائج التي يتوصلون إليها إلى إجراءات وبرامج وحلول تنفذ وفق خطط قريبة وبعيدة، ولئن شئنا أن نسهم في هذه العجالة ببعض الآراء والأفكار المتواضعة والسريعة، فإنني أصنف الحلول إلى مستويين:



المستوى الأول

ويكون من خلال آليات وإجراءات سريعة تقوم بها أجهزة الدولة المختلفة، وتشمل تعويد النساء بشكل تدريجي على استلام القيادات والإدارات ابتداء من إدارات المدارس إلى المناصب والقيادات العليا، مع ما ينشأ عن هذا من سلبات كثيرة تنقلص شيئاً فشيئاً مع تراكم الخبرة والتجربة. كذلك فإنه من المفيد توسيع قاعدة الأعمال النسوية في الميادين التي لا يحتاج فيها إلى أعمال الرجال، ويدخل في هذه الإجراءات السريعة أيضاً إعادة النظر في النظام الاقتصادي لتعطي من خلاله الاستقلالية الذاتية للمرأة في الملكية والنشاط الاستثماري.

ثم العمل التدريجي على تجاوز القوانين المنظمة للملكية الأسرية لتحل محلها الملكية الفردية للرجال والنساء البالغين بصرف النظر عن وجودهم في نسج أسري، فهذا سيجعل للمرأة كياناً مستقلاً، وسيتمكنها من الاعتماد على نفسها وينمي شخصيتها وذكاءها، بل ويزيد من فرص حل العديد من المشكلات التي في مقدمتها اليوم، مشكلات تأخر سن الزواج بين الفتيات، وهي مشكلة ستظل قائمة طالما انحصرت المسؤولية الاقتصادية عند الرجال. وهناك الكثير من الشواهد الاجتماعية على فرص الزواج المتيسرة للفتيات اللائي يتمتعن باستقلال اقتصادي عيني ونقدي كالمركوب والمسكن وخلافهما.

المستوى الثاني

أما على المستوى الثاني من الحلول، فلا بد من وضع أساس علمي لتغيير الواقع الثقافي يقوم على منهجية جديدة ينصب فيها الاهتمام الأكبر على إصلاح نظامنا التعليمي إصلاحاً جذرياً يركز على الكيف قبل الكم، وهذا يتطلب تويراً وتنظيماً جديدين في الأهداف والإدارات واللوائح والنظم والمناهج والطرائق التعليمية، فالتعليم الجيد هو حجر الزاوية للتقدم المنشود، والمراد بالتقدم أولاً هو الارتقاء الفكري الذي يحدث تبديلاً في اتجاهات الناس ومعتقداتهم وأنماط حياتهم، وهذا ينطبق على الرجال والنساء. ولا بد أيضاً أن توازر المؤسسات الأخرى الدينية والاجتماعية النظام التعليمي بنشر الثقافة الصحيحة وتشجيع الحوار والمبادرات

الفردية في التخلص من التقاليد والعادات غير الصالحة، وهذا يحتاج إلى خطط مدروسة وبرامج عمل منظمة وطويلة النفس.

وبعدُ فإشكالية واقع المرأة المعاصر ليست مقصورة على مجتمع بعينه، بل هي إشكالية إنسانية في مجتمعات الشرق والغرب المسلمة وغير المسلمة العربية والإفريقية، ولكن مظاهر الواقع الاجتماعي السيء تتدرج حدةً ونوعاً في مستويات مختلفة باختلاف واقع هذه المجتمعات وحضارتها. ونحمد الله أن واقع المرأة في مجتمعنا أفضل من مثيلاته في المجتمعات الأخرى، وأن التطور الذي حصل خلال العقود القليلة الماضية كان إيجابياً في معظمه، وكان بحكم القياس الزمني تطوراً هائلاً ونوعياً، ولكننا نتوق دائماً إلى الأفضل، ونسعى لأجل التخلص من كافة التراكمات السلبية والإفرازات الحضارية السيئة التي هي قدر لا خيار فيه.